

المحكمة العليا الأمريكية توجه ضربة لترامب في التحقيق حول هجوم الكابيتول



واشنطن - أ.ف.ب

مهدت المحكمة الأمريكية العليا الطريق أمام نقل وثائق مرتبطة بسلوك دونالد ترامب في السادس من كانون الثاني/يناير 2021 إلى لجنة التحقيق البرلمانية المكلفة بجلاء الضوء على دوره في الهجوم على مقر الكونغرس. ورفضت أعلى سلطة قضائية في البلاد بغالبية ثمانية قضاة من أصل تسعة محاولة الرئيس السابق الإبقاء على سرية محفوظات البيت الأبيض، في قرار مقتضب لا يتضمن حيثيات الحكم.

وتتضمن هذه الوثائق الواقعة في مئات الصفحات خصوصاً قائمة الأشخاص الذين زاروا ترامب أو اتصلوا به في السادس من كانون الثاني/يناير 2021 فضلاً عن الملاحظات المدونة خلال هذه الاتصالات. ويشكّل قرار المحكمة العليا انتصاراً كبيراً «للجنة الخاصة» لمجلس النواب التي تخوض حرباً قضائية فعلية مع الرئيس السابق وأوساطه. ورحب البرلمانيان اللذان يرأسان اللجنة، الديمقراطي بيني تومسون والجمهوري ليز تشيني في بيان: «بانتصار دولة

القانون والديمقراطية الأمريكية». وأوضحا أنهما باشرا تلقي الوثائق «التي أمل الرئيس السابق بإبقائها مخفية». ويسعى أعضاء لجنة أحداث السادس من كانون الثاني/يناير وغالبيتهم من الديمقراطيين إلى تحديد دور الرئيس الجمهوري السابق في هجوم آلاف من أنصاره على مقر الكونجرس، في حين كان أعضاء البرلمان يصدد المصادقة على فوز خصمه الديمقراطي جو بايدن بالانتخابات الرئاسية. وهم يخوضون سباقاً مع الزمن لأنهم يريدون بأي ثمن نشر خلاصات التحقيق قبل الانتخابات التشريعية في منتصف الولاية التي قد يستعيد فيها الجمهوريون السيطرة على مجلس النواب، وبالتالي وقف أعمالهم.

وكانت اللجنة فشلت حتى الآن في استدعاء محامي الرئيس السابق ومستشاريه والناطق باسمه وكبير موظفي البيت الأبيض السابق رغم الطلبات المتكررة على مر الأشهر. وكان آخر من استدعته اللجنة رئيس بلدة نيويورك السابق رودي جوليانى وهو من المقربين جداً من ترامب.

ويندد دونالد ترامب الذي لا يزال يحتفظ بدور محوري في معسكره ولا يستبعد الترشح لانتخابات عام 2024، بـ«لعبة سياسية» ويحاول تعطيل جهود اللجنة.

وفي هذا السياق، تحدث خصوصاً عن صلاحية للسلطة التنفيذية تسمح بالإبقاء على سرية الاتصالات بين مسؤولي السلطة. وهو يعتبر أنها تنطبق على الرؤساء السابقين أيضاً.

لكن المحاكم الفيدرالية رفضت طلب الرئيس السابق، مشددة على أن السلطة التنفيذية الحالية تخلت عن هذه الصلاحية وسمحت بنقل أرشيفها إلى الكونجرس.

وقالت القاضية تاني شوتكان في قرار محكمة البداية الذي ثبتته محكمة الاستئناف لاحقاً: الرؤساء ليسوا ملوكاً ومقدم الشكوى ليس رئيساً.

وفي ملف قضائي آخر، أصيب الرئيس السابق بنكسة أيضاً؛ إذ إن المدعية العامة في نيويورك أعلنت أنها اكتشفت «أدلة» على ممارسات ضريبية «احتياالية» في منظمة ترامب. وفي وثيقة تقع في مئة صفحة اتهمته ليتيسيا جيمس «فضلاً عن اثنين من أبنائه بسوء تقييم بعض من أصولهم لتحقيق «منفعة اقتصادية